أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي

(دراسة حالة جمهورية مصر العربية)

The impact of inflation and unemployment rate on economic growth (A case study of the Arab Republic of Egypt)

د/ رنا محمد البطرني

مدرس إدارة الأعمال

المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة

rana_m@cic-cairo.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد السابع . العدد الحادي عشر- الجزء الثاني

يناير ٢٠٢١م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقعي التضخم والبطالة في الاقتصاد المصري، وتحديد أثر كل من ظاهرتي التضخّم والبطالة في النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي.

تمَّت عملية جمع البيانات بالاعتماد على التقارير المنشورة على موقع البنك الدولي، والبنك المركزي المصري خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٠م، ٢٠١٨م) لقياس متغيرات الدراسة، حيث تمثل المتغير المستقل بمعدل التضخم حسب أسعار المستهلك، ومعدل البطالة من إجمالي القوة العاملة، أمَّا المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي، فكان ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر عوامل الانتاج.

كما تمَّ الاعتماد على كل من البرنامج الإحصائي SPSS وبرنامج (E-Views 7) واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تلائم متغيرات الدراسة، وتخدم فرضياتها، حيث تمَّ اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد، واستخدام منهجية جرانجر لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين معدل التضخم حسب أسعار المستهلك ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة المدروسة.

كما أوصت الدراسة بضرورة استنفار كل القوى الإنتاجية الكامنة في الاقتصاد المصري والبحث عن الكيفية التي يمكن بها زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تفعيل عمل كل القطاعات الاقتصادية، وتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تتناسب مع الموارد المصرية المتاحة.

الكلمات المفتاحية:

التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

The study aimed to shed light on the realities of inflation and unemployment in the Egyptian economy, and to determine the effect of both the phenomena of inflation and unemployment on economic growth represented by the gross domestic product. The researcher relied on the descriptive analytical approach.

The data collection process was carried out by relying on the reports published on the World Bank and the Central Bank of Egypt during the period (2000-2018) to measure the study variables as the independent variable is the inflation rate according to consumer prices, the unemployment rate of the total workforce, and the dependent variable is the economic growth rate represented GDP growth rate.

The statistical program was also relied on SPSS and(E-Views 7) the use of a set of statistical methods that fit the study variables and serve its hypotheses, where the study hypotheses were tested using the multiple linear regression, And the use of Granger's methodology to test the causal relationship between the study variables.

and the study concluded that there is no statistically significant effect between the inflation rate according to consumer prices and the rate of output growth The gross domestic product, and the existence of a statistically significant effect between the unemployment rate and the rate of GDP growth in the Arab Republic of Egypt during the studied period.

The study also recommended the necessity of mobilizing all productive forces latent in the Egyptian economy and searching for how to increase the gross domestic product by activating the work of all economic sectors and directing investments to areas that are commensurate with the available Egyptian resources.

Key words:

inflation, unemployment, economic growth, GDP growth rate.

أولاً: المقدمة:

تُعدُّ مشكلة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلَّا أنَّ هناك جدلاً كبيراً حول: أنواعها، ومسبباتها، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في النظام الاقتصادي، وأفضل السياسات التي يتعين اتباعها لتقليل الأضرار الناجمة عنها، مما جعل ظاهرة التضخم محط اهتمام كبير لدى الدول والمنظمات والهيئات الدولية المختصة؛ نظراً لسرعة انتشارها وقوة نموها، وصعوبة السيطرة عليها، ولعلّ أهم ما يشابه ظاهرة التضخم في آثارها السلبية هي ظاهرة البطالة، وهي من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية؛ بسبب زيادة نسبة الإعالة إلى السكان غير الحاصلين على عمل.

ويعد النمو الاقتصادي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول في العالم كافة، وذلك لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية، وقد احتلَّ حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية، وقد تطورت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلاً للمشكلات التنموية، ولعل أهم الظواهر التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي عالمياً هي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبروز فجوات تضخمية، فضلاً عن تفشي البطالة بين أفراد المجتمع، وانخفاض القوى المنتجة مقابل ارتفاع القوى المستهلكة.

ونتيجة لذلك انتهج البنك المركزي المصري سياسة نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار والحد من معدلات التضخم بما يتناسب مع الأهداف القومية المتمثلة في تحقيق مزيد من معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للحدِّ من معدلات البطالة.

ثانياً: مشكلة البحث:

واجه الاقتصاد المصري مجموعة من الصَّدمات والتحديات الداخلية والخارجية، فكان من بينها حدوث الأزمة المالية العالمية والأوضاع التي شهدها الاقتصاد المصري في أعقاب أزمة ٢٠١١م، وتمثلت بالضغوطات التي شهدتها الموازنة العامة، وما نتج عنها من ارتفاع في مستوى العجز في الموازنة العامة للدولة، وارتفاع المستوى العام للأسعار، والدين العام علاوة على الضغوط على قيمة العملة المحلية لتتجه نحو الانخفاض، كما عانت مصر من ارتفاع معدلات البطالة؛ بسبب الزيادة السكانية، ومن ظاهرة التضخم التي بدأت تتفاقم بعد الأحداث التي شهدتها مصر بعد العام ٢٠١١م الأمر الذي أحدث بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي تحاول الباحثة الإجابة على التساؤلين الآتيين:

- هل يؤثر معدل التضخم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية؟
- هل يؤثر معدل البطالة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية؟

ثالثاً: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من اهتمام معظم الدول النامية منها والمتقدمة في محاولة التخفيف من حدة التضخم واستهدافه بمعدلات مقبولة تناسب اقتصادياتهم، وتحقيق معدلات توظيف عادلة تخفف من حدة البطالة وآثارها في المجتمع، كما تبرز أهمية البحث في محاولته إبراز الأثر بين ظاهرتي التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، وتحليل هاتين الظاهرتين، وإبراز الأسباب التي تؤدي إلى حدوثهما، وتحليل الآثار الاقتصادية لهما.

رابعاً: أهداف البحث:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

– تحديد أثر معدل التضخم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية.
– تحديد أثر معدل البطالة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية مصر العربية.

خامساً: حدود البحث:

الحدود الزمنية: يغطي البحث تسعة عشر عاماً، خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٠م، ٢٠١٨م)

الحدود المكانية: جمهوريّة مصر العربيّة.

سادساً: فرضية البحث:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغيرات كل من معدل التضخم والبطالة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهوريّة مصر العربيّة.

سابعاً: متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة:

١- معدل التضخم حسب أسعار المستهلك.

٢- معدل البطالة من إجمالي القوة العاملة.

المتغير التابع: النمو الاقتصادي ممثل بـ: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثامناً: منهج البحث:

اعتمدت الباحثة فيه على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات من: الكتب، والدوريات، والأبحاث العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

تمَّت عملية جمع البيانات بالاعتماد على التقارير المنشورة على: موقع البنك الدولي، والبنك المركزي المصري خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٠م، ٢٠١٨م).

كما تمَّت دراسة أثر تغيرات كل من معدلات التضخم والبطالة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة، ومن ثم اختبار هذا الأثر بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

١- دراسة (الزركوش، فرحان، زغير، ٢٠١٩م)، بعنوان: قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في العراق للممتدة (٢٠٠٣م،٢٠١٤م) باستعمال نموذج ARDL.

هدفت الدراسة إلى بحث الأساليب التي تساعد في الحفاظ على الاستقرار النسبي في الأسعار المحلية، وتحقيق نسبة عالية من التوظيف أو التوظيف الكامل، وتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام، ودراسة كيفية تأثير البطالة والتضخم بشكلٍ كبيرٍ في النمو الاقتصادي، وقد تمَّ التوصل إلى أنَّ التضخم لا يؤثر في البطالة، إلَّا أنَّ البطالة تؤثر في التضخم، فضلاً عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين البطالة والنمو الاقتصادي.

٢- دراسة (عمير، عبد الباسط، ٢٠١٧م) بعنوان: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عينة التضخم.

اعتمد الباحثان على سلسلة زمنية للفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠م، ٢٠١٦م باستعمال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم CPI، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين من خلال وجود أثر في حدود ٦,٥٪ وأنه دون هذا المستوى ليس هناك أي تأثير للتضخم في النمو الاقتصادي، في حين أنّ المستويات التي تتجاوز معدل ٦,٥٪ من معدلات التضخم لها تأثير سلبي قوي في النمو الاقتصادي.

الدراسات الأجنبية:

٣- دراسة (Naseri & Zada, 2018) بعنوان: أثر التضخم في النمو الاقتصادي: دراسة حالة ماليزيا.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في دولة ماليزيا خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠م حتى ٢٠١١م، فتمَّ التوصل إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنمو الاقتصادي في ماليزيا، وقد ساعد في ذلك اتباع الحكومة الماليزية لسياسة استهداف التضخم عند معدلات مقبولة.

١- دراسة (Ndiaye, 2012) بعنوان: العلاقة بين تقلبات مستويات التضخم والنمو الاقتصادي

حاول الباحث تقييم العلاقة بين تقلبات مستويات التضخم والنمو الاقتصادي لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) ومدى تأثير صدمات التضخم في الاقتصاد الحقيقي لدول المنطقة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٨م،٢٠١٠م، وتوصلت الدراسة إلى أنّ آليات انتقال آثار التضخم إلى النمو الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى، وأنّ سياسات التقارب والاندماج الاقتصادي الكلي والاستقرار والتنمية لم تكن كافية للتقليل من استمرار التقلبات في التضخم والنمو الاقتصادي، كما أنها لم تنجح من الحدّ من الآثار السلبية القوية للتضخم على النمو الاقتصادي في دول المنطقة.

٢- دراسة (Ahmed, Mortaza, 2005) بعنوان: التضخم والنمو الاقتصادي في بنغلاديش.

بيّنت الدراسة إحصائياً أنّ هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية طويلة المدى بين مؤشر أسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فضلاً عن ذلك يقترح النموذج العتبة المقدرة نسبة ٦٪ كمستوى لعتبة التضخم التي فوقها يؤثر التضخم سلباً في النمو الاقتصادي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث:

- الهدف: تحديد أثر التضخم في النمو الاقتصادي، وقد جاءت الدراسة الحالية لتحديد أثر التضخم فضلاً عن البطالة في النمو الاقتصادي.

- المنهج المتبع: تمَّ اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

- الحدود الزمانية والمكانية: حيث تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٠م، ٢٠١٨م) بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية.
- وفق علم الباحثة، فإنها من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضع في بيئة الأعمال المصرية.
- تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد متغيرات الدراسة وقياسها، للوصول إلى نتائج وتوصيات تساهم في تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في الناتج المحل الإجمالي في مصر.

الإطار النظري للدراسة

التضخم والبطالة

أولاً: التضخم:

تعددت التعاريف حول التضخم، وقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد له، حيث يتمثل التضخم بالارتفاع المستمر للأسعار دون مقابل في الإنتاج، أو بسبب قوة تضخمية، فاختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها (عبيد، ٢٠١٨م، ص ٧٠).

كما يعرف التضخم بأنه ارتفاع متواصل في الأسعار ناتج عن زيادة الطلب الكلي للسلع عن عرضها الكلي، وهو مرض اقتصادي تعاني منه جميع الاقتصاديات المتخلفة أو المتقدمة على حد سواء، ولكن تختلف نسب هذا التضخم من بلد لآخر (Benlialper, 2016, p1558).

تتنوع ظاهرة التضخم، وتشترك بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها، بوجود روابط وعلاقات فيما بينها، حيث يتخذ التضخم أشكالاً متعددة تختلف حسب اختلاف أنواعه واختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، ومن هذه المعايير: (تدخل الدولة في الأسعار، ومصدر الضغط التضخمي، وحدة التضخم) (عبيد، ٢٠١٨م، ص ٧١)، ومن أهم هذه الأنواع الآتي:

من حيث تدخل الدولة في الأسعار:

أ- التضخم المفتوح (الظاهر): Open Inflation

يتمثل هذا النوع من التضخم في زيادة الطلب، مما ينتج عنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار دون أي تدخل للسلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، ولهذا النوع من التضخم مسميات عدة، منها: الصريح، أو الطليق، أو الحر (العجمي، ٢٠٠٩م، ص ٢٧٧) حيث ترتفع الأسعار استجابةً لفائض الطلب، بصورة تلقائية وبكل حرية؛ بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب (أحمد، ٢٠١٨م، ص ٣٢).

ب- التضخم الحبيس (المكبوت): Repressed Inflation

تضخم مستمر غير واضح ناتج عن تدخل الحكومة في المستوى العام للأسعار عن طريق قيامها بإصدار تشريعات وضوابط إدارية تقيد الأسعار، مما يحد من قدرة العوامل الاقتصادية على العمل بحرية تامة، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها (العجمي، ٢٠٠٩م، ص ٢٧٧)؛ تهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحدِّ من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار (Kasid,2017,p375 Mwakanemela,)

ت- التضخم الكامن (الخفي):

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذاً للإنفاق، فيبقى التضخم كامناً وخفياً لا يُسمح له بالظهور، وغالباً ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية (عبيد، ٢٠١٨م، ص ٧٢).

من حيث مصدر الضغط التضخمي:

أ- تضخم جذب الطلب: Demand-pull Inflation

يحدث هذا النوع عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات بسرعةٍ أكبر من زيادة العرض الكلي، وهذا يدفع المستوى العام للأسعار للارتفاع، وما يحفّز هذا النوع من التضخم الإنفاق الحكومي، أو تخفيضات ضريبية متتالية، أو زيادة في عرض النقود، فكلها تؤدي إلى خلل في معادلة العرض والطلب الكليين بالنسبة للقدرات الإنتاجية للاقتصاد (Mokgola, 2015, p43).

ب- التضخم بسبب التكاليف: Cost-push Inflation

التضخم الذي يتحقق نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار السلع الاستهلاكية والصناعية الناتج عن ارتفاع نفقات الانتاج، وبشكل خاص أسعار عناصر الإنتاج (هارون، ٢٠١٢م، ص ٩).

ت- التضخم المستورد: Imported Inflation

ينتج هذا التضخم بسبب تأثر المستوى العام للأسعار المحلية بالعوامل الخارجية (ارتفاع أسعار المستوردات المختلفة كالوقود)، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى (أبو رمضان، ٢٠١٦م، ص ١٩).

من حيث حدة التضخم:

أ- التضخم الجامح: Hyper(Galloping) Inflation

يعد التضخم الجامح من أكثر أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني، ويمكن أن يسمى أيضاً بـــ: "التضخم المرتفع جداً Hyper Inflation"، فيحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن: حالات الحروب، والاضطرابات السياسية، والكوارث الطبيعية (أحمد، ٢٠١٨م، ص ٣٤).

ب- التضخم الزاحف: Creeping Inflation

يعبر التضخم الزاحف عن ارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة تدريجية بطيئة، ولكنها مستمرة، وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد فترة زمنية، رغم وجوده بصورة دائمة، وعادةً ما تكون الزيادة في المستوى العام للأسعار بنسب تتراوح بين (2-3%) (عطية، ٢٠٠٦م، ص ٢٣٧).

ثانياً: البطالة

تعدّ مشكلة البطالة أحد أهم مشكلات الاقتصاد الكلي التي تتسبب بنشوء مشكلات اقتصادية واجتماعية كثيرة، وإنّ رفع مستوى الاستخدام يتصل بزيادة النوعية والكمية في الناتج، مما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (كامل، ٢٠١٧م، ص ٢٦٧).

كما عُرِّفت البطالة بأنها: الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية محددة نتيجة عوامل خارجة عن إرادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل، وهم قادرون عليه، وراغبون فيه، وباحثون عنه (حسين، ٢٠١٢م، ص ٨٢).

كما تعرف البطالة بأنها: التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد من هم دون سن الثامنة عشر والعجزة وكبار السن (الفايز، ٢٠١٧م، ص ٦٤٥).

النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي

يعد النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم بِعَدِّهِ المعيار الأول في تصنيف الدول، وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث إنَّ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير إلى تحسن المستوى المعيشي الذي يترجمه تحسن: مؤشرات الدخل الفردي، والاستهلاك، والاستثمار، والتشغيل والتضخم (حكيم، ٢٠١٨م، ص ٣٧).

أولاً: النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً نسبياً اقترن بـــ: ظهور الرأسمالية، وقدرتها الآلية، وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، فكانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها (كبداني، ٢٠١٣م، ص ١٦).

كما عرف بأنه: زيادة في الطاقة الإنتاجية لاقتصادٍ ما في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، أي: تحسين القدرة الشرائية (حكيم، ٢٠١٨م، ص ٣٩).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي

يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات السوقية، أي: الموجهة للبيع، فضلاً عن بعض المنتجات الخدمية غير السوقية التي توفرها الحكومات مجاناً، مثل: التعليم، والصحة، والأمن، والدفاع التي أُنتِجت داخل حدود منطقة جغرافية محددة خلال مدة زمنية محددة (Tasara, Bayat, 2015, p866).

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو إقليمٍ ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة بصرف النظر إن تمَّ هذا الناتج في الداخل أو الخارج (Bade et al, 2009, p114).

يرمز للناتج المحلي الإجمالي اختصاراً بـ (GDP) ويعرف بأنه: القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية ضمن بلد محدد في فترة زمنية محددة، كما يُقصد بالسلع والخدمات النهائية تلك التي تذهب للمستهلك النهائي، وليس منتجاً وسيطاً يدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى (Vejzagic, 2013, p79).

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً، ويمكن الاستناد إليه في وضع الخطط والسياسات التنموية ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية، وبناء التوقعات المستقبلية التي تفيد صانعي القرار، كما يمكن استخدامه في التحليلات الاقتصادية، والمقارنة بين مستويات الأداء الاقتصادي لعدد من الدول،

وتعد إحصاءات الإنفاق التي تشتمل عليها بيانات الناتج المحلي الإجمالي من أهم فوائده، إذ يمكن من خلالها رصد توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسة والمستهدفة (Tasara, Bayat, 2015, p865).

العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي

لم يتفق الاقتصاديون على تحديد كيفية تأثر النمو الاقتصادي بمعدلات التضخم في الدول، حيث عدَّ البعض أن للتضخم آثاراً إيجابية في زيادة حجم الادخارات وتشجيع الاستثمار، ورفع معدل النمو الاقتصادي، حيث يعمل التضخم على خلق الادخار الاجباري، أي: الاعتماد على ارتفاع الأسعار في خفض مستوى الاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أنه بوجود معدلات تضخم منخفضة تنشأ آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، حيث تعمل الزيادة في أسعار السلع على زيادة أرباح الشركات، مما يزيد من الحصيلة الضريبية للحكومة، ويؤدي إلى دفع عجلة النمو، ويوضح ما يعرف بأثر توبين (١٩٦٥م) أن التوسع في السياسة النقدية يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي على المدى البعيد مؤدياً في النهاية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي (أبو رمضان، ٢٠١٦م، ص ٢٤).

توصلت الدراسات التي بحثت في العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي إلى عدة نتائج ومن بينها دراسة (عمير، ٢٠١٧) التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي قوي لمعدلات التضخم في النمو الاقتصادي، ودراسة (Ahmed, Mortaza, 2005) التي بينت وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية طويلة المدى بين مؤشر أسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك دراسة (Naseri & Zada, 2018) التي بينت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنمو الاقتصادي في ماليزيا، وكذلك دراسة (طلحة، ٢٠١٩) التي بينت وجود علاقة أحادية الاتجاه بين التضخم والنمو الاقتصادي، ودراسة (الزركوش، ٢٠١٩) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على النمو الاقتصادي

طبيعة التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري:

شهد الاقتصاد المصري خلال فترة الثمانينيات معدلات تضخم مرتفعة تراوحت بين ٢٠٪-٣٠٪، ثم ما لبث أن شهد الاقتصاد فترة من الاستقرار في بداية التسعينات، تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الهيكلية وسياسات الاستثمار (جلال الدين، ٢٠١٧م، ص ٢١٣)، حيث عانت مصر ويلات التضخم، وقد شهدت الفترة الممتدة ما بين ١٩٩١م و ٢٠٠١م اتجاهاً تنازلياً من معدل يبلغ ١٩,٧٪ إلى ٢,٣٪، وذلك بعد برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر، وتطبيق حزمة من السياسات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية والتشوهات السعرية (الخربوطلي، ٢٠١٩م، ص ٥٩٧).

وقد عمل البنك المركزي المصري منذ العام ٢٠٠٣م على توفير المتطلبات الأساسية لنجاح سياسة استهداف التضخم، وتهيئة الإطار التشغيلي للسياسة النقدية عبر تبني نظام إطار أسعار الفائدة بما يشمل سعرين للعائد لليلة واحدة: أحداهما للإيداع، والآخر للإقراض، كما رأى البنك المركزي أن استخدام مؤشر أسعار المستهلكين غير ملائم كمعيار لاستراتيجية استهداف التضخم؛ لذا اعتمد البنك المركزي استخدام مؤشر التضخم الأساسي كبديل للرقم القياسي لأسعار المستهلكين وكمعيار لسياسة استهداف التضخم (عبد المنعم، والوليد، ٢٠٢٠م، ص ٣٤).

وما لبث معدل التضخم أن أخذ بالتزايد بدءاً من العام ٢٠٠٣م عد بدء مرحلة تعويم الجنيه، فاتجهت عندها قيمة الجنيه إلى الانخفاض، وفقد الجنيه حوالي ٢٠٪ من قيمته أمام الدولار، ومما زاد الأمر سوءاً حدوث أزمة ٢٠١١م، وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، وظهرت عندها أزمة النقد الأجنبي والسوق السوداء، وأدى ذلك إلى سلسلة من الارتفاعات في معدل التضخم، خلال الفترة الممتدة

بين عامي (٢٠٠٣م، ٢٠٠٨م) تزامناً مع حدوث أزمة إنفلونزا الخنازير وارتفاع أسعار الدواجن واللحوم في العام ٢٠٠٧م، وحدوث الأزمة المالية العالمية (الخربوطلي، ٢٠١٩م، ص ٦٠٢).

الإطار العملي

تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٠م، ٢٠١٨م) بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المنشورة على: موقع البنك المركزي المصري، والبنك الدولي.

أولاً: قياس متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (١) قياس متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة بين عامي (٢٠٠٠م، ٢٠١٨م)

البيان / السنة	التضخم حسب أسعار المستهلك %	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٠	٢,٦٨	٨,٩٨	٦,٣٧
٢٠٠١	٢,٢٧	٩,٢٦	٣,٥٤
٢٠٠٢	٢,٧٤	١٠,٠١	٢,٣٩
٢٠٠٣	٤,٥١	١١,٠١	٣,١٩
٢٠٠٤	١١,٢٧	١٠,٣٢	٤,٠٩
٢٠٠٥	٤,٨٧	١١,٢٠	٤,٤٧
٢٠٠٦	٧,٦٤	١٠,٤٩	٦,٨٤
٢٠٠٧	٩,٣٢	٨,٨٠	٧,٠٩
٢٠٠٨	١٨,٣٢	٨,٥٢	٧,١٦
٢٠٠٩	١١,٧٦	٩,٠٩	٤,٦٧
٢٠١٠	١١,٢٧	٨,٧٦	٥,١٥
٢٠١١	١٠,٠٦	١١,٨٥	١,٧٦
٢٠١٢	٧,١١	١٢,٦٠	٢,٢٣
٢٠١٣	٩,٤٧	١٣,١٥	٢,١٩
٢٠١٤	١٠,٠٧	١٣,١٠	٢,٩٢
٢٠١٥	١٠,٣٧	١٣,٠٥	٤,٣٧
٢٠١٦	١٣,٨١	١٢,٤١	٤,٣٥
٢٠١٧	٢٩,٥١	١١,٧٤	٤,١٨
٢٠١٨	١٤,٤٠	١١,٥٩	٥,٣١

المصدر: الموقع الالكتروني لمجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البيانات، جمهورية مصر العربية،

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EG

تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (E-Views 7). عبر استخدام لمنهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة.

وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (٢) نتائج العلاقة السببية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي (Granger Causality)

χ2 Statistic	p-value
7.448	0.432
4.995	0.075

المصدر: مخرجات برنامج (E-Views 7).

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار العلاقة السببية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي أولاً اختبار العلاقة السببية من التضخم إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث نختبر الفرضية العدمية التي تنص على أن التضخم لا يؤثر على النمو الاقتصادي، وبناء على قيمة الـ (0.432) P-Value يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن الناتج المحلي الإجمالي يسبب معدلات تضخمية، ثانياً العلاقة السببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ (0.075) p-vaue رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة حيث إن نمو الناتج المحلي الاجمالي يسبب معدلات تضخمية إي إن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي إلى التضخم وبالتالي فان التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تساعد في تفسير التغيرات في معدلات التضخم وليس العكس.

الجدول رقم (٣) نتائج العلاقة السببية بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي (Granger Causality)

χ2 Statistic	p-value
8٣.4٥	٠٢٢0.
٥٢٨4.	٦٥٢0.

المصدر: مخرجات برنامج (E-Views 7).

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار العلاقة السببية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي أولاً العلاقة السببية من البطالة إلى الناتج المحلي الاجمالي حيث يتبين من النتائج ومن خلال قيمة الـ p-vaue (0.022)رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة حيث إن معدل البطالة يسبب نمو الناتج المحلي الاجمالي ثانياً اختبار العلاقة السببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى البطالة حيث نختبر الفرضية العدمية التي تنص على أن الناتج المحلي الاجمالي يسبب معدلات البطالة، وبناء على قيمة الـ (0.652) P-Value يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن الناتج المحلي الإجمالي يسبب معدلات بطالة إي إن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من البطالة إلى الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي فان التغيرات في معدلات البطالة تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وليس العكس.

ثانياً: الدراسة الإحصائية واختبار فرضيات البحث

اختبار فرضية البحث:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغيرات كل من معدل التضخم والبطالة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهوريّة مصر العربيّة.

ولتوضيح الأثر قامت الباحثة باستخدام برنامج SPSS قد ظهرت النتائج التالية:

الجدول رقم (٤) اختبار التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
GDP	.104٠	19	.200٠	.945٠	19	.318٠

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spss

من الجدول رقم (٤) نلاحظ أن قيمة إحصائية المعنوية بلغت ٠,٢ وهي أكبر من ٠,٠٥ وفق اختبار كولموغروف-سميرنوف، وهذا يعني أنَّ بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي ويمكننا إكمال الاختبار.

حيث تمَّ اختبار الفرضية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع.

الجدول رقم (٥) ملخص النموذج الخاص بمعدلات التضخم والبطالة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهوريّة مصر العربيّة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	a٦٧١.٠	٤٥٠.٠	٣٨١.٠	١,٣٢٦٦٨

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يُلاحظ من الجدول رقم (٥) أنَّ الارتباط بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع يساوي إلى ٠,٦٧١ وهو ارتباط موجب، ويبين مدى تأثر المتغير التابع بالمتغيرين المستقلين، مما يعني ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفع معدلي التضخم والبطالة، كما بلغ معامل التحديد ٠,٤٥٠ أي: إن معدلي التضخم والبطالة ساهما في تفسير ٤٥٪ من تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبكلام أدق: فإنَّ معدلي التضخم والبطالة ساهما في تفسير ٣٨,١٪ من تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية خلال الفترة المدروسة، وذلك وفق معامل التحديد المصحح، وبالتالي، فإن ٦١,٩٪ من التغيرات في المتغير التابع تعود لعوامل أخرى.

الجدول رقم (٦) جدول تحليل التباين الخاص بمعدلي التضخم والبطالة.

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	٠٤٧.٢٣	2	٥٢٣.١١	٦,٥٤٧	b٨.٠٠٠
	Residual	١٦١.٢٨	١٦	١,٧٦٠		
	Total	٢٠٨.٥١	١٨			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٦) أن قيمة إحصائية الاختبار (فيشر) تساوي إلى ٦,٥٤٧ عند مستوى معنوية محسوب قيمته ٠,٠٠٨ وهو أقل من مستوى الدلالة المقترح ٥٪ مما يدل على الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار، وبالتالي، فإن نموذج الانحدار معنوي ويصلح للدلالة الإحصائية.

الجدول رقم (٧) معاملات النموذج الخاص بمعدلات التضخم حسب أسعار المستهلك والبطالة.

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	١٠,٩٠٥	٢,١١٩		٥,١٤٦	0.000
	Inflation	٠٧٥0.	٠٥٠0.	٢٨٣0.	١,٥١٢	0.150
	Unemployment	-0.٦٧٧	١٩٥0.	-0.٦٥١	-3.473	3٠٠0.

المصدر: البرنامج الإحصائي spss

يشير الجدول أعلاه إلى أنَّ (معدل التضخم) غير دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة، وهي تساوي (١,٥١٢) والدلالة الإحصائية (٠,١٥٠) أكبر من (٥٪)، وبالتالي، يتم قبول فرضية العدم، ورفض الفرضية البديلة، حيث لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمعدل التضخم وفق أسعار المستهلك في معدل النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن (معدل البطالة) دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة، وهي تساوي (3.47) والدلالة الإحصائية (0.003) أصغر من (٥٪)، وبالتالي، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، حيث يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمعدل البطالة في معدل النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تكون معادلة الانحدار الخطية على الشكل الآتي:

GDP= 10.905– 0.677 Unemployment

(10.905) هي قيمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في حال عدم توافر بيانات عن معدل البطالة.

(-٠,٦٧٧) أي: إنَّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية ينخفض بنسبة ٠,٦٧٧٪ عندما يرتفع معدل البطالة بنسبة ١٪ وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪.

وبالتالي يوجد أثر ذو عكسي ذو دلالة معنوية لمعدل البطالة في معدل النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج والتوصيات

النتائج:

١- توصلت الباحثة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمعدل التضخم حسب أسعار المستهلك في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية خلال الفترة المدروسة، ويُعزى ذلك إلى أنّ أثر التضخم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد خُفف إلى أدنى حد خلال الفترة المدروسة من خلال: نمو الصادرات السلعية والخدمية، وارتفاع مساهمات التكوين الرأسمالي، وارتفاع إجمالي الاستثمارات المنفذة، وارتفاع مساهمة القطاع السياحي وقطاعي البناء والتشييد والاستخراجات والصناعات التحويلية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث لم تتفق الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة، التي بينت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم في النمو الاقتصادي.

٢- كما توصلت الباحثة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمعدل البطالة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية خلال الفترة المدروسة، حيث تعدّ البطالة بحد ذاتها معبراً مهماً نجده في الاقتصاد المصري الذي ما زال يعاني من الفجوة المتراكمة بين الصادرات والمستوردات؛ بسبب عدم استغلال الموارد الاقتصادية كافة المتاحة على الأراضي المصرية، حيث اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (الزركوش، ٢٠١٩) في وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على النمو الاقتصادي.

٣- هناك علاقة سببية باتجاه واحد من البطالة إلى الناتج المحلي الاجمالي حيث إن التغيرات في معدلات البطالة تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بينما التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لا تسبب معدلات بطالة إي إن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من البطالة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٤- هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الاجمالي إلى التضخم وبالتالي فان التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تساعد في تفسير التغيرات في معدلات التضخم وليس العكس.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، فإن الباحثة توصي بالآتي:

١- رغم عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمعدل التضخم حسب أسعار المستهلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية خلال الفترة المدروسة، إلّا أن الباحثة توصي بالعمل على خفض معدلات التضخم التي وصلت في العام ٢٠١٧م إلى حوالي ٢٩٪ والعام ٢٠١٨م إلى حوالي ١٤٪، وخصوصاً بأن الاقتصاد المصري ذو طبيعة استهلاكية، ويعتمد بشكل كبير على الواردات، وعليه، فإنَّ التضخم مشكلة تلقي بحملها الأكبر على المستهلك، وبالتالي، توصي الباحثة السلطات النقدية في مصر بـــ: مراقبة الأسواق، وحماية المستهلك، ومراقبة معدلات التضخم، وبناء نماذج تنبؤية له، وإصدار تقارير دورية عنه، والتحضير لأي تطورات سلبية على النمو الاقتصادي أو الاقتصاد بشكل عام.

٢- كما توصي الباحثة بضرورة استنفار كل القوى الإنتاجية الكامنة في الاقتصاد المصري على عد العلاقة وطيدة بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي، من الأهمية البحث عن الكيفية التي يمكن بها زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تفعيل عمل كل القطاعات الاقتصادية، وتوجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تتناسب مع الموارد المصرية المتاحة. ويجب على الحكومة المصرية التعاون مع القطاع الخاص، ووضع خطط وطنية شاملة تتوصل من خلالها إلى استراتيجيات تستطيع بوساطتها مقابلة النمو الكبير والمتسارع في القوة العاملة المصرية التي لو استثمرت بشكل جيد ستؤدي إلى تطور وتقدم الاقتصاد المصري.

المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

١- حداد، أكرم، ومشهور، هذلول (٢٠٠٨م) النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.
٢- خلف، فليح حسن (٢٠٠٧م) الاقتصاد الكلي، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن.
٣- عطية ناصف، إيمان (٢٠٠٦م) مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
٤- العجمي، هيل (٢٠٠٩م) النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

بحث أو ورقة عمل:

١- أحمد، زينب عبد الواحد (٢٠١٨م) أثر التضخم على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان (١٩٩٠م، ٢٠١٥م)، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد ١٢، العدد ٤٦، السودان.
٢- جلال الدين، لبنى أحمد، (٢٠١٧م) السياسة النقدية واستهداف التضخم في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٥م، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، مصر.
٣- حسين، عيادة سعيد (٢٠١٢م) البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها- وسبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٢، العراق.
٤- الخربوطلي، ماجد محمد يسرى (٢٠١٩م) ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، جامعة عين شمس، مصر.
٥- زناقي، سيد أحمد، وحسناوي، مريم (٢٠١٨م) انعكاس سعر الصرف على التضخم في الاقتصاديات الناشئة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السابع، الجزائر.
٦- الزركوش، علياء، فرحان، محمد، زغير، عمار، (٢٠١٩م) قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣م، ٢٠١٤م) باستعمال نموذج ARDL، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد٤٤، العراق.
٧- عبد المنعم، هبة، والوليد، طلحة (٢٠٢٠م) استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، صندوق النقد العربي.
٨- عويد، منعم حسين علي (٢٠٢٠م)، فاعلية السياسة النقدية في تنشيط الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة ٢٠٠٤م، ٢٠١٨م، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٥، العراق.
٩- عمير، شلوفي، عبد الباسط، عزاوي (٢٠١٧م) العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عينة التضخم (TR): دراسة قياسية للفترة من ١٩٨٠م، ٢٠١٦م، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد ٣، ص ١-١٥.
١٠- عبد القادر، رجب صبري، وحسين، حمادة محمد، مرسي، محمد سيد حجاج (٢٠٠٩م) البطالة- نظرة واقعية وحلول عملية، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، مصر.
١١- الفايز، عبير عبد الرحمن (٢٠١٧م) قدرة برنامج حافز على الحد من ظاهرة البطالة في المملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر العدد ١٧٤، الجزء الأول، مصر.

١٢- كامل، مصطفى، محسن، منتهى (٢٠١٧م) قياس مستوى البطالة في العراق باستخدام جدول المستخدم/ المنتج لعام ٢٠١٠م، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩٦، المجلد ٢٣، العراق.
١٣- ميريديث، توبين (٢٠٠٩م) الفيل والتنين صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً، ترجمة: جلال، شوقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٥٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
١٤- ياس، أسماء خضر (٢٠١٣م) تحليل معدلات التضخم في العراق ٢٠٠٠م، ٢٠١٠م، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثين، العراق.

الرسائل الجامعية:

١- أبو رمضان، مصطفى (٢٠١٦م) العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٠م، ٢٠١٥م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٢- حكيم، ضامن (٢٠١٨م) أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٣- سرور، أحمد (٢٠١٢م) دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين سورية والسعودية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
٤- شعيب، محمد (٢٠٠٩م) دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
٥- عقون، سليم (٢٠١٠م) قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٦- عبيد، حسان (٢٠١٨م) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم- دراسة لحالة الجزائر ١٩٩٠م، ٢٠١٤م، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٧- الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥م) أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، كلية التجارة، فلسطين.
٨- الفرا، مرام، (٢٠١٢م)، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (٢٠١١م، ١٩٩٥م)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٩- فاتح، جميلة، وبوشنتوف، نور الهدى (٢٠١٩م) أثر متغيرات الاقتصاد الكلي: (التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، وأسعار النفط) على ربحية البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة ٢٠١٣م، ٢٠١٩م، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية – أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
١٠- قريشي، محمد، ومصطفى، نعيمي (٢٠١٧م) أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
١١- كبداني، سيدي أحمد (٢٠١٣م) أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٢- محمد، محمد نور عيسي محمد نور (٢٠١٩م) أثر التمويل بالعجز على الناتج المحلي الإجمالي في السودان ١٩٩٨م، ٢٠١٧م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، السودان.
١٣- موقاري، حورية (٢٠١٥م) دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠م، ٢٠١٤م، رسالة ماجستير، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
١٤- هارون، عمر (٢٠١٢م) النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠م، ٢٠١٠م)، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، الجزائر.

المراجع الإنكليزية:

1. Ahmed, Shamim and Mortaza, Md. Golam, (2005) -Inflation and Economic Growth in Bangladesh: 1981-2005, Policy Analysis Unit (PAU), Research Department, Bangladesh Bank , Working Paper Series: WP 0604, p 01-19.
2. Bade, Robin. Parkin, Michael (2009) Foundations of Macroeconomics.4 th edition, Pearson Education, Inc. USA.
3. Benlialper, Ahmet and Hasan Cömert. (2016)"Implicit asymmetric exchange rate peg under inflation targeting regimes: the case of Turkey." Cambridge Journal of Economics 40, no. 6, 1553-1580.
4. Cupain Amzal (2016) The impact of macroeconomic variables on Indonesia banks profitability, journal economy dan business Islam, vol 2, no1.
5. Kasid, Faraji, Mwakanemela, Kenani (2017) Impact of Inflation on Econonmic Ggowth: A Case Study of Tanzania, Asian Journal of Empirical Research, 3(4):363-380.
6. Mokgola Aubrey (2015) The Effects of Inflation Targeting on Economic Growth in South Africa, Master of Commerce in Economics, University of Limpopo.
7. Ndiaye, Cheikh Tidiane, (2012) -Incertitude de l'inflation et croissance économique: le cas de l'UEMOA, DR LEO, p 01-19.
8. Naseri, Marjan., Zada, Najeeb (2018)- Effect of Inflation on Economic Growth; Evidence from Malaysia, International Centre for Education in Islamic Finance, Malaysia.
9. Tasara, Izzet, Bayat Tayfur (2015) Inflation Targeting for Turkey, Emerging Markets Queries in Finance and Business, Procedia Economics and Finance 32, 861 – 869
10. Vejzagic, Mirza. Zarafat, Hashem. (2013) "Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Index: Co-Integration Evidence from FTSE Bursa Malaysia Hijrah Shariah index", Asian Journal of Management Science and Education, Vol. 2, No. 4.